الأمم المتحدة

A/58/748

الجمعية العامة

Distr.: General
29 March 2004
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البنود ٥٠ و ٦٠ و ٨٦ و ٩١ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٠ و ١٠٤ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

المسائل المتعلقة بالإعلام

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

العولمة والاعتماد المتبادل

متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

رسالة مؤرخة ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه البلاغ الختامي والإعلان اللذين اعتمدهما رؤساء/منسقو الفروع التابعة لمجموعة الـ ٧٧، في اجتماعهم السادس والثلاثين، المعقود في جنيف، من ٩ إلى ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤.

010404 010404 04-28794 (A)

وباسم مجموعة السبعة والسبعين، أكون ممتنا لو أمكن تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة في إطار البنود ٥٠ و ٦٠ و ٨٦ و ٩١ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٠ و ١٠٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) ناصر عبد العزيز **الناصر**
الممثل الدائم لدولة قطر
لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة الـ ٧٧

مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤، الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

البلاغ الختامي الذي اعتمده الاجتماع السادس والثلاثون لرؤساء/منسقي الفروع التابعة لمجموعة الـ ٧٧
جنيف، ٩-١١ آذار/مارس ٢٠٠٤

١ - نحن، رؤساء/منسقي الفروع التابعة لمجموعة الـ ٧٧، المجتمعون في جنيف في الفترة من ٩ إلى ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤ برئاسة السفير ناصر عبد العزيز الناصر، الممثل الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة ورئيس مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك، نعلن التزامنا الكامل ببرنامج عمل هافانا وإعلان مؤتمر قمة الجنوب بوصفهما الوثيقتين اللتين تسترشد بهما بلدان الجنوب، واللتين تعكسان مصالح واهتمامات البلدان النامية.

٢ - وإننا إذ نجتمع عشية الاحتفال بالذكرى الأربعين لإنشاء مجموعة الـ ٧٧، فإننا نعتقد أن النتيجة الملموسة التي ستسفر عنها هذه المناسبة هي مساهمتنا في تعزيز تضامن والتزام أعضاء المجموعة بمبادئ مؤسسيها الأوائل. لقد ناضل مؤسسو مجموعة الـ ٧٧ الأوائل من أجل بناء نظام اقتصادي عالمي عادل ومنصف قائم على تبادل الآراء بشأن ضرورة إصلاح هذا النظام الاقتصادي القائم. وفي هذا السياق، فإننا نرحب بانعقاد الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمجموعة الـ ٧٧ في ساو باولو (البرازيل) يومي ١١ و ١٢ حزيران/يونيه عشية انعقاد مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر للاحتفال بهذه الذكرى، كما نؤيد اقتراح إنشاء فريق استشاري رفيع المستوى يتكون من شخصيات بارزة تابع لمجموعة الـ ٧٧ لبحث دور مجموعة الـ ٧٧ في المستقبل لهذا الغرض.

٣ - ونؤيد بقوة الأمم المتحدة فيما تبذله من جهود من أجل استغلال إمكاناتها كاملة ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية العاجلة والخطيرة التي تواجهها البلدان النامية. ونكرر تأكيد أهمية الأمم المتحدة بوصفها محفلا مركزيا للحوار والتفاوض بشأن القضايا المتعلقة بالتعاون الدولي لأغراض التنمية. ونولي أهمية سياسية كبرى لتعزيز دور الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونعتقد بقوة أنه ينبغي تمكين الأمم المتحدة من استغلال إمكاناتها كاملة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي. وبالفعل، فإن التنمية شرط أساسي لتحقيق السلام الدائم. ولذا، ينبغي إعطاء أولوية قصوى لإعمال الحق في التنمية كحق أساسي من حقوق الإنسان.

٤ - ونؤكد مجددا التزامنا بإعلان الألفية ونهيب بالمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة أن يقوما على وجه السرعة بالتنفيذ التام للأحكام الواردة في ذلك الإعلان والأحكام التي تمخضت عنها مؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة وعمليات استعراض تلك المؤتمرات، ولا سيما ما يتعلق منها بالتنمية لتحقيق هدف القضاء على الفقر والجوع.

٥ - وندعو البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها بخصوص تنفيذ ومتابعة المقررات والتوصيات الواردة في برنامج العمل المعتمد في مؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة خلال هذا العقد. ونعرب عن بالغ قلقنا إزاء عدم وفاء البلدان المتقدمة النمو بالالتزامات التي قطعتها على نفسها على أرفع المستويات كاملة. ونحذر من الأخذ بأي نهج يسعى إلى تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة بصورة انتقائية. ولا يمكن التركيز على الجوانب المتعلقة بالحكم والمسائل الاجتماعية فقط، في الوقت الذي يعفى فيه المجتمع الدولي من واجباته في مجالات مثل تعزيز فرص الوصول إلى السوق، والتخفيف من أعباء الديون، وتعزيز التدفقات المالية، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات والموارد البشرية.

٦ - واليوم، أصبح التعاون بين بلدان الجنوب بندا رئيسيا في جدول أعمال مجموعة الـ ٧٧. وستحافظ مجموعة الـ ٧٧ على وحدتها وتعززها وتوسع نطاق التعاون الفني فيما بين الفروع التابعة لها. وندرك جميعا أنه لا توجد حلول سحرية للمشاكل القائمة في مجال التجارة الدولية والتنمية. ونعتقد بقوة أن إيجاد حلول للمشاكل الإنمائية عملية مستمرة. وفي هذا السياق، فإننا على ثقة كبيرة أن الأحداث الرئيسية الثلاثة في عام ٢٠٠٤، أي الدورة الحادية عشرة للجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية في هافانا، والاجتماع الوزاري الاستثنائي للاحتفال بالذكرى الأربعين لإنشاء مجموعة الـ ٧٧ في ساو باولو، ومؤتمر الأونكتاد الحادي عشر، فضلا عن مؤتمر قمة الجنوب الثاني لمجموعة الـ ٧٧ الذي سيعقد في عام ٢٠٠٥، ستتيح فرصة ممتازة لإعادة تأكيد تضامن البلدان النامية ورغبتها وقدرتها على التعاون.

٧ - ونرحب باعتماد الجمعية العامة للقرار الذي أعلنت فيه ''يوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب'' ونكرر تأكيد أهمية عقد منتدى التنمية بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، نطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يعين ممثلا خاصا/منسقا للتعاون بين بلدان الجنوب وأن يتخذ الترتيبات الضرورية من خلال الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب والاحتفال بيوم الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب.

٨ - ونشدد على أهمية مواصلة الحوار بين مجموعة الـ ٧٧ ومجموعة الثمانية بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية من خلال الشراكة كآلية أساسية لمناقشة القضايا الناشئة والملحة المتعلقة بتعزيز شراكة عالمية من أجل التنمية بغرض زيادة تعزيز جهود المجتمع الدولي في معالجة قضايا التنمية ذات الاهتمام الدولي، بما في ذلك تنفيذ الالتزامات والنتائج المتفق عليها التي تمخضت عنها مؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نهيب باجتماع القمة السنوي المقبل لمجموعة الثمانية، الذي سيعقد في سي آيلند (Sea Island)، جورجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، مراعاة اهتمامات ومشاغل البلدان النامية، ونطلب إلى رئيس مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك، كما قررت ذلك قمة الجنوب، أن يبلغ هذه الاهتمامات والمشاغل إلى القمة.

٩ - ونلاحظ مع التقدير التحضيرات للمرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، الذي سيعقد في تونس، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ونقرر مواصلة استكشاف المجالات الممكنة التي تحظى باهتمام ومواقف الأعضاء المشتركة، لا سيما فيما يتعلق بإعلان المبادئ وخطة العمل، وخاصة المواضيع المتعلقة بتمويل صندوق التضامن في مجال التكنولوجيا الرقمية وإدارة شبكة الإنترنت. ونؤيد أيضا الاتفاق على أن يعمل الفريق العامل المعني بإدارة شبكة الإنترنت على أساس حكومي دولي.

١٠ - ونؤكد ضرورة تنفيذ النتائج التي اعتمدها المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالعلم والتكنولوجيا التابع لمجموعة الـ ٧٧، المعقود في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وفي هذا السياق، نرحب بمبادرة المتابعة الرامية إلى عقد عرض ومنتدى لبلدان الجنوب بشأن العلم والتكنولوجيا في عام ٢٠٠٦ في تريست (إيطاليا) بدعم من منظومة تريست، لا سيما أكاديمية العالم الثالث للعلوم.

١١ - ونؤمن أن احترام تنوع الثقافات، والتسامح، والحوار والتعاون، في جو من الثقة والتفاهم المتبادلين من العناصر الهامة في تعزيز التنمية والسلام والتضامن بين الدول. وقد أدت عملية العولمة الجارية، التي تيسرت بفضل سرعة تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ولئن كانت تمثل تحديا للتنوع الثقافي، إلى تهيئة الظروف الملائمة لتجديد الحوار بين الثقافات والحضارات. وفي هذا السياق، نكرر تأكيد قرار قمة الجنوب بعقد جمعية ثقافية بين بلدان الجنوب قبل مؤتمر قمة الجنوب الثانية التابعة لمجموعة الـ ٧٧. وفي غضون ذلك، نهيب بمنظمة اليونسكو أن تواصل القيام بدورها لتحقيق مثلها العليا التي تضع التضامن الأخلاقي والثقافي من بين أهدافها الرئيسية. وتجسد برامج اليونسكو الرئيسية هذه الأهداف

التي ترمي إلى كفالة المحافظة على العلوم والإعلام والتكنولوجيا، والتعليم، والثقافة، وتعزيزها من خلال تنفيذ برامج ومبادرات ابتكارية مختلفة مثل منتدى داكار ''التعليم للجميع''. وفي هذا السياق، نعرب عن ارتياحنا لاستمرار عملية وضع اتفاقية بشأن التنوع الثقافي ونناشد الدول الأعضاء في أمانة اليونسكو أن تواصل جهودها من أجل عقد هذه الاتفاقية في غضون الإطار الزمني المقترح الذي لا يتجاوز عام ٢٠٠٥.

١٢ - ونلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في المفاوضات الجارية في اللجنة التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر ونحيط علما بالجدول الزمني لمواصلة هذا العمل. ونناشد جميع الفروع أن تعزز وتنسق العمل بهدف كفالة نجاح الأونكتاد الحادي عشر كمحاولة عالمية تشترك فيها جميع الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة في البلدان النامية. وستسهم المواضيع الرئيسية للمؤتمر المتعلقة بـ ''تعزيز الترابط بين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والعمليات الاقتصادية العالمية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية'' في الجهود الرامية إلى مواجهة التحديات الإنمائية في المستقبل استنادا إلى القدرة التنافسية للبلدان النامية وقدرتها الإنتاجية المتنامية فضلا عن القضايا المتعلقة بالترابط بين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والعمليات الاقتصادية العالمية كمساهمة فعالة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

١٣ - ونلاحظ مع الارتياح التقدم الذي أحرزه حتى الآن صندوق بيريز - غريرو الاستئماني للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية دعما لمشاريع التعاون بين بلدان الجنوب، ونهيب بجميع الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ فضلا عن منظومة الأمم المتحدة أن تدعم توسيع عضوية هذا الصندوق الاستئماني. ونؤكد على تأييدنا القوي للزيادة في حجم موارد صندوق بيريز - غريرو الاستئماني، وبالمثل، فإننا نحث البلدان الأعضاء على المساهمة بسخاء في الصندوق، وذلك نظرا للنتائج الإيجابية التي تحققت خلال ١٨ سنة من وجوده (١٩٨٦-٢٠٠٤) وبهدف تلبية احتياجات ومطالب البلدان النامية المتزايدة المتعلقة بالدعم في مجال التعاون بين بلدان الجنوب.

١٤ - ونعتبر النظام العالمي للأفضليات التجارية بين البلدان النامية عنصرا جوهريا في التعاون بين بلدان الجنوب. وفي هذا السياق، نحث الدول الأعضاء في النظام على الإسراع بإنجاز العمل الأساسي تمهيدا للشروع في الجولة الثالثة من مفاوضات النظام في ساوباولو بمناسبة انعقاد دورة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الحادية عشرة، وذلك من أجل توسيع نطاق النظام وتعميقه. ونشدد على الأهمية الحاسمة للنظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية كأداة لتعزيز التعاون والتجارة بين بلدان الجنوب في هذا السياق، ونشير إلى قرار مؤتمر قمة هافانا بالنظر في مواصلة تعميق النظام وتوسيع نطاقه

بهدف تعزيز فعاليته، فضلا عن استعراض وتنفيذ وأداء وتأثير النظام العالمي للأفضليات التجارية في البلدان النامية. ونحيط علما مع الارتياح بقرار لجنة المشتركين في النظام العالمي للأفضليات التجارية بإنشاء فريق عامل فني مخصص لبحث الوسائل اللازمة لإنعاش هذه الآلية وتشجيع جميع البلدان النامية غير الأعضاء في النظام العالمي للأفضليات التجارية على الانضمام إليه.

١٥ - ونرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها رئيس غرفة التجارة والصناعة للبلدان النامية التابعة لمجموعة الـ ٧٧ من أجل عقد المؤتمر العام للغرفة واللجنة التوجيهية في عام ٢٠٠٤ في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وفي هذا السياق، نؤيد المشاغل المعرب عنها في التقرير الذي قدمه رئيس غرفة التجارة والصناعة للبلدان النامية التابعة لمجموعة الـ ٧٧ في التقرير الذي قدمه إلى اجتماع الفروع ونؤيد الاقتراح المتعلق بإنشاء فريق استشاري مخصص لاستعراض أداء الغرفة وطرائق عملها وولايتها فضلا عن الهيئات الفرعية التابعة لها.

١٦ - ونحيط علما بالتطورات المتعلقة بجولة الدوحة، ونؤكد الدور الهام لمجموعة الـ ٧٧ في العمل على تحقيق أهداف البلدان النامية في المفاوضات ككل. ونلاحظ مع القلق حالة البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية ونهيب بالمجتمع الدولي، لا سيما في سياق مفاوضات منظمة التجارة العالمية، أن يدعم ويعزز المبادرات الرامية إلى تحسين حالة البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية، وأن يشجع الفروع التابعة لمجموعة الـ ٧٧ على البحث عن حلول لهذه المشكلة في المحافل الدولية المناسبة.

١٧ - ونحث البلدان النامية على مواصلة تعزيز تنسيقها ومشاركتها في المداولات والمفاوضات في المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وذلك بهدف كفالة أن يكون النظام الدولي للملكية الفكرية جديرا بالاحترام ويندرج تماما ضمن ''البعد الإنمائي''. وتم التأكيد في هذا السياق بوجه خاص على المشاركة الفعالة في المناقشات بشأن مواءمة قانون براءات الاختراع، وتعديل معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع، وحماية المعارف التقليدية، والموارد الجينية والفلكلور .

١٨ - ونرحب بالدور الفعال الذي تقوم به مجموعة الـ ٧٧ بشأن القضايا المتعلقة بمنظمة الصحة العالمية، لا سيما ما يتعلق منها بالحمية الكافية والمتوازنة والصحية ضمن إطار مشروع الاستراتيجية العالمية بشأن الحمية والنشاط البدني والصحة الذي وضعته منظمة الصحة العالمية. ونشجع استمرار التعاون في جميع المجالات التي تهم البلدان النامية في هذا الميدان. ونلاحظ أيضا مع الارتياح المبادرة الإيجابية المتمثلة في إقامة حوار رفيع المستوى مع منظمة الصحة العالمية ونحث على تعزيز هذا الحوار وعلى أن يشمل جميع أصحاب المصلحة

المعنيين. ونعترف بأهمية تحسين التغذية والسلامة الصحية ونرحب بالمقترحات المتعلقة بإدخال تغييرات على نظم الحمية المتبعة، شريطة أن تكون تلك المقترحات قائمة على أساس علمي، وتساعد على تحقيق توازن في إجمالي السعرات الحرارية المزودة بالطاقة، وغير ضارة بالأمن الغذائي الوطني، ويمكن تحقيقها اقتصاديا، وتراعى فيها التقاليد الثقافية ومتمشية ونظام الإنتاج الغذائي السائد، والممارسات المتبعة في مجالي تجهيز المواد الغذائية والاتجار بالمواد الغذائية، وتؤيدها الأوساط العلمية على نطاق واسع.

١٩ - ونعترف بأن التعاون الدولي شرط أساسي في القضاء على الجوع والفقر في البلدان النامية عموما وفي أقل البلدان نموا بوجه خاص. ونشجع الجهود المشتركة التي تبذلها الدول وشركاء المعونة عن طريق توجيه المساعدة الإنمائية من أجل إعمال الحق في الغذاء الكافي في البلدان النامية. ونحث الدول على أن تعمل بحزم وبسرعة على تحقيق تخفيف عبء الدين الخارجي بهدف تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الجوع، والتخفيف من حدة الفقر في الأرياف والمدن وتعزيز التنمية المستدامة. وإذ نعترف بأهمية التجارة بالنسبة للبلدان النامية، فإننا نحث البلدان المتقدمة النمو على توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق عن طريق السماح بدخول المزيد من واردات البلدان النامية وفقا لولاية الدوحة.

٢٠ - ونعرب عن تصميمنا والتزامنا بالمضي قدما بعمل مجموعة الـ ٧٧ ليبلغ مستوى أعلى من الالتزام، وبتعزيز الفعالية المؤسسية والقدرة الفنية بهدف تقوية المواقف المشتركة لمجموعتنا بشأن جميع القضايا والأنشطة على مستوى منظومة الأمم المتحدة. ونرحب بالجهود التي يبذلها رئيس مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك بهدف بدء تنفيذ برنامج البحوث التابع لمجموعة الـ ٧٧ في عام ٢٠٠٤ والذي قرره مؤتمر القمة لبلدان الجنوب، ونهيب بجميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، لا سيما الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب أن تقدم الدعم إلى برنامج البحوث التابع لمجموعة الـ ٧٧.